الانتاج قد انخفضت من ٠،٧٥ الى ٠،٦٣ ، ليبيا من ٠،٦٠ الى ٠،٣٨ ، دولة الامارات العربية المتحدة من ٠،٧٥ الى ٠،٥٤ ، الكويت من ٠،٨٥ الى ٠،٧٢ . أما الجزائر فقد كانت نسبة هذا الانخفاض في الفترة المعنية حوالي ٢٥ بالمائة وذلك لاسباب تقنية تتعلق بتدني الضغط في حقول البترول . من ناحية اخرى نجد أن معدل الانخفاض المذكور في البلدان المنتجة الاخرى (اي الكثيفة السكان والمفتقرة الى فائض في الرأسمال) كان ادنى بكثير . انخفضت هذه النسبة على النحو التالي : ايران من ٠،٩٣ الى ٠،٨٧ ، فنزويلا من ٠،٩٩ الى ٠،٨٨ ، نيجيريا من ٠،٩٠ الى ٠،٧٥ ، اندونيسيا من ٠،٩٣ الى ٠،٨٤ . واضح اذن ان الاتجاه العام داخل الاوبيك يميل لصالح البلدان المنتجة التي تحتاج الى كل عائداتها بأسرع وقت وبأعلى مستوى ممكن بسبب ظروفها الاقتصاديه والاجتماعية وخططها التنمويه والتسليحية . وعلى الرغم من أن شهر نيسان الماضي شهد مزيدا من الانخفاض في انتاج كل من السعودية وايران تبين أن هذا الاتجاه قد وصل الى مداه الاقصى . ويتوقع الخبراء بأن يشهد الربعان الثالث والاخير من ١٩٧٥ ازديادا في انتاج دول الاوبيك بحوالي مليونين الى ثلاثة ملايين برميل في اليوم بحيث يبلغ المجموع حوالي ٢٧،٥ الى ٢٨،٥ مليون برميل في اليوم . ويستند هؤلاء الخبراء في توقعاتهم الى العوامل التالية :

(١) التوقعات القائلة بأن الدول المستهلكة ستشهد تحسنا في نشاطها الصناعي خلال الاشهر الباقية من ١٩٧٥ خاصة الولايات المتحدة والمانيا الغربية مما سيؤدي الى ارتفاع الطلب على البترول .

(٢) كان الانخفاض المفاجيء على طلب البترول خلال الاشهر الاربعة الاولى من ١٩٧٥ تمويها اكثر منه حقيقة . اذ اخذت الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية تعتمد بصورة واسعة على مخزونات النفط لديها كجزء من تكتيكاتها المتفق عليها لضرب سياسة الاوبيك التسعيرية . اي لجأت الدول المستهلكة الرئيسية الى التخفيف من مشترياتها للبترول الخام في السوق الدولية على أمل كسر اسعار الاوبيك . الا ان هذا التكتيك لم ينجح اذ على الدول المستهلكة ان تعيد تزويد نفسها بالبترول للحفاظ على مخزونها بمستوياته السابقة . وبما ان مفعول قرار الاوبيك بتجميد الاسعار سينتهي في ١ تشرين الاول ١٩٧٥ من المتوقع ان تشتري الدول المستهلكة كميات كبيرة من النفط (من الدول المنتجة طبعا) قبل هذا التاريخ .وحتى لو لم يرتفع الطلب بأكثر من حوالي مليوني برميل في اليوم سيكون لذلك تأثيره الهام لصالح الاوبيك لان في هذا الاشارة الحاسمة الى انعكاس الاتجاه السابق نحو الانخفاض في الطلب .

مع ذلك ، حتى لو لم تشهد الدول المستهلكة تزايدا في نشاطها الصناعي واستمر الانخفاض في الطلب على البترول سيبقى موقف دول الاوبيك في غاية القوة حتى منتصف ثمانينات القرن على أقل تعديل . وكما سيكون باستطاعة المنظمة ان تلجأ الى عدد من الاجراءات الدفاعية والهجومية لحماية مواقعها ومصالحها . على سبيل المثال بامكان الاوبيك الاسراع في تنفيذ مخططاتها لاصلاح نظامها التسعيري والضرائبي وتصفية أية نزاعات للمنافسة بين الدول المنتجة (التي تعمل لصالح بعض انواع البترول الخام على حساب غيره) . كذلك بامكانها اتباع سياسات معينة لحماية البلدان التي يتعرض بترولها لمقاطعة من قبل الدول المستهلكة في محاولة لاستفرادها وضرب أسعارها واخضاعها . بالاضافة الى هذه الخطوات الدفاعية باستطاعة الاوبيك ايضا أخذ زمام المبادرة بزيادة أسعار النفط وربطها اما كليا او جزئيا بمعدلات التضخم وفقا لما تقتضيه ظروف المواجهة مع الدول المستهلكة . واذا دعت الحاجة بامكان الاوبيك